



الجمهورية التونسية  
وزارة التنمية البصوية والتخطيط

# إستراتيجية التنمية لتونس الجديدة

ماي 2012

## تمهيد

دخلت تونس منذ 14 جانفي 2011 مرحلة جديدة وحاسمة في تاريخها المعاصر وكلها ثقة وتفاؤل بالمستقبل بفضل المكاسب الثمينة التي حققتها الثورة المجيدة وكذلك إرادة شبابها المستنير الذي يطوق إلى الحرية والتقدم وبناء مستقبل مشرق. وتصبو تونس إلى القطع نهائيا مع الماضي والتأسيس لنظام ديمقراطي سليم وترسيخ دولة القانون والمؤسسات وترنو كذلك إلى بناء مشروع مجتمعي جديد قوامه الحرية والعدالة والمواطنة وتطمح إلى مزيد من الرقي والنماء.

ويعد النجاح في عملية الانتقال الديمقراطي واعتماد نموذج تنموي جديد خير ضامن لبناء مشروع مجتمعي واعد يرتقي إلى مستوى تطلعات الشعب وأكبر سند للرقى بمسار التنمية إلى مستوى الدول المتقدمة.

وعلى هذا الأساس فان المقاربة الجديدة للإصلاح والتحديث بنيت أولا وقبل كل شيء على تكريس مفهوم التنمية السياسية وذلك بالتوجه نحو الإعداد لشرعية النظام السياسي والانطلاق في بناء مؤسسات ديمقراطية تقوم على التعددية والمساواة والحرية ويفسح مجالات المشاركة السياسية لمختلف مكونات المجتمع المدني وتعزيز إدارة الشأن العام على أساس تعزيز لامركزية القرار والقطع مع الممارسات القائمة على الولاء والتكيف والانتماء والتعسف والتوجه نحو ترسيخ مبادئ التصرف الرشيد والشفافية والمسائلة وعلوية القانون والتوزيع العادل للثروة على كافة الفئات والجهات.

وسعيا إلى تجاوز الإشكاليات التنموية القائمة والإخلالات الهيكلية المطروحة وتجسيم الطموحات والمطالب المشروعة التي جاءت من أجلها الثورة والتي من أهمها التشغيل وتنمية المناطق الداخلية وتحسين ظروف العيش والعدالة الاجتماعية وضمانا لمكاسب الثورة في حد ذاتها استوجب العمل صياغة وثيقة للتوجهات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لتجسيم هذه الأولويات والصعود إلى درجات أرفع في سلم التنمية في الفترة المقبلة.

وتهدف التوجهات المرسومة للمرحلة القادمة الى استعادة نسق النشاط الاقتصادي تدريجيا وتحقيق التعافي شيئا فشيئا لآلة الإنتاج ثم تسريع نسق النمو في السنوات المقبلة لبلوغ أعلى

المستويات بما يمكن من معالجة الأوضاع الراهنة بصفة جذرية وفي مقدمتها البطالة وإحداث نقلة نوعية في مستوى العيش والرفق بالوضع الاجتماعي إلى مراتب متقدمة.

وتتمحور هذه التوجهات أساسا حول تركيز مقومات الحكم الرشيد وتكريس اللامركزية والمشاركة الشعبية وشمولية التنمية وتعصير هيكله الاقتصاد والترفيح في الإنتاجية وتأسيس منظومة للابتكار والتجديد فضلا عن تعميق مسار الاندماج في الاقتصاد العالمي وتثمين الكفاءات الوطنية في الداخل والخارج بالإضافة إلى تكوين شراكة دائمة بين القطاعين العام والخاص وإعادة تأهيل القطاع العام والمحافظة على البيئة وضمان حقوق الأجيال القادمة.

إن خيار تونس لتأسيس دولة ديمقراطية واقتصاد مزدهر وتنافسي ومجتمع متماسك ومنفتح يلتقي مع طموحها الاستراتيجي للقطع مع النموذج القديم للتنمية ورفع مستوى اندماجها في محيطها الإقليمي والدولي إلى مراتب متميزة. من هذا المنطلق ستتكاتف الجهود في السنوات القادمة وبدون هوادة لإرساء كافة الظروف الملائمة لإنجاح التحول الديمقراطي والشروع في تركيز نموذج تنموي جديد يبنني على تعميق المسار الإصلاحية وفقا لأفضل الممارسات والمقاييس الدولية والحرص على وضع إطار جديد يضبط الأخلاقيات ويحدد المسؤوليات المشتركة والحقوق الجماعية لكل الأطراف الفاعلة والقوى الحية في البلاد.

## الفهرس

- 5 ..... محاور إستراتيجية التنمية للفترة القادمة
1. تنفيذ جيل جديد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ..... 6
- أ. تكريس مقومات الحوكمة وتحسين مناخ الأعمال ..... 6
- ب. تطوير هيكله الاقتصاد ..... 8
- ت. تعميق الاندماج في الأسواق العالمية وتطوير الشراكة ..... 9
- ث. تطوير منظومة التمويل ..... 10
2. تعصير البنية الأساسية ..... 11
3. تحقيق التنمية الكاملة والتوازن بين الجهات ..... 13
4. الرقي بالتنمية البشرية والاجتماعية ..... 15
5. التنمية المستدامة والتصرف المحكم في الموارد الطبيعية ..... 15
- 18 ..... منوال النمو لسنة 2012
- 21 ..... حاجيات التمويل الخارجي لسنة 2012

محاور إستراتيجية التنمية للفترة القادمة

تهدف الإصلاحات خلال الفترة القادمة إلى توفير الشروط المثلى لرفع مختلف التحديات المطروحة ومواصلة مسيرة البناء والتنمية لتحقيق التطلعات الوطنية الكبرى التي جاءت من أجلها الثورة والدخول بتونس إلى مرحلة متقدمة في مسارها التنموي بناء على رؤية إستراتيجية ومتطورة للاقتصاد ومقاربة جديدة للتنمية الجهوية قوامها العدالة الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق تركز إستراتيجية التنمية للخامسة القادمة على تنفيذ جيل جديد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من خلال دعم مقومات الحوكمة وتوفير مناخ الأعمال الملائم وتطوير هيكله الاقتصادي وتعميق الاندماج في الأسواق العالمية وتطوير الشراكة وتطوير منظومة التمويل إضافة الى تعصير البنية الأساسية وتحقيق التوازن بين الجهات وتدعيم التنمية البشرية والاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة.

## 1. تنفيذ جيل جديد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية

### أ. تكريس مقومات الحوكمة وتحسين مناخ الأعمال

في مجال الحوكمة وتحسين مناخ الأعمال سيتم العمل على إضفاء مزيد من النجاعة على التدخلات العمومية بجعلها أكثر قربا من المواطن وأكثر استجابة إلى شواغله وفي خدمة المصلحة العامة وذلك من خلال تعزيز الشفافية والحد من السلطة التقديرية والممارسات الانتقائية وضمان المنافسة النزيهة بما يمكن من دعم نشاط القطاع الخاص وحفز المبادرة.

كما تتضمن سياسة الحوكمة المرسومة للمرحلة المقبلة ترسيخ مبادئ الديمقراطية وإضفاء أكثر نجاعة على أداء الإدارة وتحسين التصرف في الأموال العمومية وتيسير النفاذ إلى المعلومة إضافة الى ترسيخ الثقة المتبادلة والمسؤولية المشتركة التي تضبط مجال تدخل كل الأطراف المعنية والمشاركة الفاعلة والبناءة لجميع القوى والحساسيات المجتمعية في عملية صنع القرار.

وسعيا الى تكريس نجاعة عمل الإدارة نتجه الإصلاحات نحو تحسين التصرف العمومي عبر الإصلاح الحقيقي لأساليب العمل والممارسات الإدارية بما يمكن من بناء إدارة عصرية تساهم بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفر خدمات ذات جودة عالية وبأقل التكاليف وفي أجال مختصرة. هذا بالإضافة الى إرساء إطار منظم وتشاركي وتقييمي

للخدمات الإدارية المسداة للمواطن والمؤسسة ومزيد تبسيط الإجراءات الإدارية مع الحرص على تنمية الإدارة الالكترونية وتطوير الأخلاقيات المنظمة للمرفق العمومي.

وستتمحور الإصلاحات كذلك حول تحديث الوظيفة العمومية والتصرف في الموارد البشرية وذلك من خلال تطوير نظام الترقيّة والتدرج على أساس الجدارة والكفاءة وإنشاء نظام لتقييم أداء الموظفين فضلا عن تطوير الأنظمة المعلوماتية المندمجة في الإدارة بما يدعم القدرات التحليلية ويسهل عملية تبادل المعلومات ويحسن في مستوى إنتاجية المصالح العمومية.

ويستدعي تحسين التصرف في الميزانية العمل على تكريس الشفافية على مستوى التصرف في الأموال العمومية بتعميق وتعميم نظام التصرف في الميزانية حسب الأهداف والتوجه نحو تعزيز منظومة الرقابة على النفقات العمومية على أساس تقييم الفعالية والجدوى.

كما ستم مراجعة الإطار الترتيبي للصفقات العمومية بهدف إضفاء مزيد من الفعالية والشفافية على الإجراءات المنظمة للصفقات العمومية دون المساس بجودتها وكذلك تعزيز المنافسة النزهاء وحرية النفاذ إلى مختلف القطاعات الاقتصادية.

وفي إطار توفير مناخ تنافسي وملائم يشجع على الاستثمار سيتم تعميق الإصلاحات الهيكلية للحد من العراقيل الترتيبية والإجراءات الإدارية وتطوير حوافز الاستثمار بصفة جذرية وكذلك تسهيل النفاذ إلى التمويل وتدعيم المنافسة في السوق الداخلية وبناء شراكة متوازنة بين القطاعين العام والخاص.

كما سيتجه العمل نحو تحسين الإنتاجية وتعميق الاندماج في الاقتصاد العالمي ودعم القطاعات الواعدة والمجددة وتطوير مجالات نقل الخدمات خارج بلد المنشأ وكذلك تحسين الخدمات اللوجستية والنقل وتعزيز أنظمة التكوين.

وبالتوازي ستم مراجعة منظومة الحوافز الممنوحة للاستثمار بتبسيطها وجعلها أكثر شفافية وذلك على أساس حرية النشاط وتوسيع مفعول الاستثمار على التنمية. هذا إلى جانب وضع استراتيجيات شراكة بين القطاعين العمومي والخاص قادرة على توفير تمويلات ملائمة للمشاريع الكبرى وإصلاح النظام الجبائي لإضفاء مزيد من العدالة الجبائية وزيادة كفاءة وفاعلية منظومة الأداء مع مراعاة القدرة التنافسية للمؤسسات.

كما ستتواصل الإصلاحات في اتجاه تعزيز المنافسة في السوق الداخلية بالحد من الممارسات المخلة بقواعد المنافسة النزيهة في كل القطاعات الاقتصادية وتعزيز آليات ومؤسسات الحوار الاجتماعي وتدعيم أسس الممارسة النقابية لتحسين المناخ الاجتماعي وتشجيع الحوار والتشاور بين الشركاء الاجتماعيين وتطوير المنظومة التعاقدية وكذلك ملائمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية.

### ب. تطوير هيكلية الاقتصاد

يستند نموذج النمو المستهدف إلى تطوير السياسات القطاعية في اتجاه الترفيع في حصة القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية والقائمة على التجديد والابتكار في هيكلية الناتج المحلي الإجمالي بما يسمح بتكثيف أحداثات الشغل ومزيد النهوض بالتصدير.

وفي هذا الإطار سيتجه العمل نحو إحداث المزيد من الأقطاب التكنولوجية لاستقطاب الاستثمارات في قطاعات ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع على غرار الصناعات الغذائية والبيوتكنولوجي وتكنولوجيات الاتصال والمعلومات والصناعات الالكترونية والنسيج والبيئة والصحة والطاقات المجددة.

كما ستتكثف الجهود من أجل إنجاز برامج التأهيل والتحديث الصناعي عبر تشجيع الاستثمارات المجددة والتطوير التكنولوجي ودعم أنظمة الجودة وتعصير البنية الأساسية وذلك بهدف تعميم الأقطاب التنموية والمراكز الصناعية والتكنولوجية على مختلف الجهات.

ويعتبر تطوير قطاع الخدمات من أولويات المرحلة القادمة بالنظر إلى الطاقات الكامنة بهذا القطاع وهو ما يتطلب ضرورة تسريع تأهيل القطاع ومواصلة تحرير الأنشطة الخدماتية ودعم الخدمات الواعدة المتعلقة بتكنولوجيات الاتصال والمعلومات والخدمات الموجهة للمؤسسة والخدمات خارج بلد المنشأ.

وبالتوازي، سيتواصل العمل من أجل تعصير القطاعات التقليدية باستغلال الطاقات الكامنة بها وتنمين ميزاتهما التفاضلية وكذلك تشخيص فرص تطوير جديدة في قطاعات الفلاحة والسياحة والصناعات التقليدية والتجارة.



كما ستتجه الإصلاحات في اتجاه تطوير المنظومة الوطنية للتجديد من خلال إدماج عامل التجديد صلب منظومة الإنتاج وهو ما يستدعي تكثيف استعمال التكنولوجيا والاستثمار في رأس المال البشري وكذلك تنمية منظومة البحث والتطوير عبر إحداث أقطاب للتنافسية في القطاعات الواعدة فضلا عن تطوير علاقات شراكة بين الجامعة والمؤسسة ومراكز البحث. هذا بالإضافة الى إحداث مناطق تكنولوجية متعددة لاستقطاب الاستثمارات في الأنشطة ذات القيمة التكنولوجية العالية على غرار البيوتكنولوجيا وتكنولوجيات الاتصال والمعلومات والصناعات الالكترونية ومكونات الطائرات والطاقات المتجددة.

وبالتوازي ستتجه الإصلاحات نحو مزيد تطوير منظومة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي من خلال تكريس وظائف الاشهاد والتقييم صلب النظام التربوي والنهوض بالاختصاصات الواعدة في المجالات التقنية والعلمية التي تستجيب لحاجيات المؤسسة والمشاريع الكبرى وكذلك تحسين مردودية نظام التكوين المهني وتكثيف التكوين التطبيقي.

### ت. تعميق الاندماج في الأسواق العالمية وتطوير الشراكة

يمثل الاندماج في الاقتصاد العالمي بالنسبة لتونس خيارا استراتيجيا لدفع عجلة النمو وإحداث مواطن الشغل ونقل التكنولوجيا والاستفادة من الخبرات وتمويل التنمية.

وفي هذا الإطار سيتجه العمل نحو المرور من مقارنة تفاضلية إلى مقارنة شاملة للاندماج حيث سيتم تدعيم مجالات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف وتقليص الفوارق بين التعريفات التفاضلية والتعريفات غير التفاضلية لملائمة الأنظمة التجارية والاستثمار مع شركاء تونس فضلا عن تدعيم المبادلات والشراكة عبر إبرام اتفاقيات تجارية جديدة مع بلدان جديدة من إفريقيا وآسيا وأمريكا.

كما ستتواصل الإصلاحات من أجل مزيد تحرير عمليات رأس المال بهدف تعبئة موارد التمويل الخارجية الضرورية للاقتصاد الوطني وتكثيف استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال استكمال تحرير الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات وتقريب النظامين الداخلي والخارجي وتطوير علاقات الشراكة بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية.

ولمزيد النهوض بالتصدير ستتكثف الجهود للتقليل من كلفة المعاملات وتيسير إجراءات التجارة الخارجية من خلال مواصلة التخفيض في المعاليم الديوانية وتطوير الإطار الترتيبي ودعم الاندماج في شبكات التسويق العالمية والتشجيع على اقتحام الأسواق الجديدة فضلا عن تطوير البنية التحتية للموانئ وإنشاء ميناء بالمياه العميقة بالإضافة إلى خلق شبكة وطنية مندمجة للقواعد اللوجستية ووضع سياسة لتكوين متعاملين في الخدمات اللوجستية.

كما ستتواصل المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي من أجل الحصول على مرتبة الشريك المتقدم والتي تعد فرصة هامة لإضفاء مزيد من الديناميكية على التعاون الثنائي من شأنها تطوير الشراكة مع أوروبا قوامها المصالح المتبادلة والمستقبل المشترك مما يمكن من تطوير المبادلات التجارية والمالية وتيسير تنقل الأشخاص وملائمة السياسات في عدد من المجالات المشتركة.

### ث. تطوير منظومة التمويل

في هذا المجال سيتم العمل على تحسين نجاعة السياسات المالية من خلال تنفيذ الإصلاحات المرتبطة باعتماد السياسة النقدية المستهدفة للتضخم وإضفاء مرونة أكبر على سياسة الصرف وتطوير سياسة المالية العمومية بإرساء منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف فضلا عن تدعيم مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتوفير الشروط الملائمة لتعبئة الموارد المالية الخارجية.

كما ينتظر إصلاح المنظومة الجبائية والديوانية وتطويرها بما يمكن من تحقيق العدالة الجبائية وتحسين نجاعة الأداء فضلا عن تحديث خدمات الجباية والديوانة بما يسهم في تحفيز الاستثمار والمبادرة الاقتصادية وتحسين محيط الأعمال.

وبهدف تطوير أداء القطاع المالي ستركز الجهود على تحسين نجاعة الوساطة البنكية ومزيد تعزيز دور السوق المالية ودفع نشاط التمويل التشاركي والتمويل المختصّ فضلا عن تطوير خدمات التأمين.

وستتركز الإصلاحات على تطوير هيكله القطاع البنكي وتحسين محفظة البنوك فضلا عن الرفع من القدرات المالية والتقنية للبنوك وتكريس احترام معايير صيغ

التصرف والحوكمة ومزيد تطوير جودة الخدمات البنكية وتنويع مجالاتها بما في ذلك تطوير الصيرفة والمالية الاسلامية واستقطاب البنوك الدولية للعمل ببلادنا.

كما تقتضي المرحلة القادمة **مزيد تنويع صيغ التمويل** من خلال تنشيط السوق المالية وتحسين عمقها بتنويع الإصدارات والترفيغ في عدد المؤسسات المدرجة وإحداث صندوق الإيداع والأمانات مما يمكن من تدعيم آليات التمويل المتاحة لفائدة مشاريع البنية الأساسية بالجهات الداخلية والاستثمارات الجديدة في المجالات التكنولوجية والمجددة.

وفي إطار تيسير تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة ستتجه الإصلاحات نحو تدعيم تدخلات بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركة التونسية للضمان الى جانب دفع دور السوق البديلة وتعبئة موارد التمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتطوير نشاط شركات وصناديق الاستثمار ذات رأسمال تنمية وتنويع مجالات تدخلها بغرض تغطية مختلف مراحل المشاريع الاستثمارية علاوة عن إحداث صناديق مختصة في تمويل الأنشطة المبتكرة والجديدة وإعادة الهيكلة.

وبالتوازي سيتواصل دعم المشاريع الصغرى في إطار تطوير تدخلات البنك التونسي للضمان وإعادة هيكلة نشاط التمويل الأصغر لفائدة محدودي الدخل عبر إرساء إطار تشريعي وتنظيمي جديد سيمكن من إحداث مؤسسات مختصة وتنويع مجالات التدخل.

كما سيتواصل دعم قطاع التأمين من خلال العمل على تعزيز القدرة الاحتياطية للقطاع ومزيد تحسين أداء مؤسسات التأمين عبر النهوض بأصناف التأمين ذات الطاقة الادخارية وتحسين نوعية الخدمات المسداة.

## 2. تعصير البنية الأساسية

تعتبر جودة البنية الأساسية عنصرا أساسيا في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا حيث يساهم الاستثمار في هذا المجال في الارتقاء بالنمو الاقتصادي وتوفير مواطن الشغل والترفيغ في الدخل وبالتالي تحسين نوعية الحياة وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

وفي هذا الإطار تتمحور الإصلاحات في مجال البنية الأساسية للنقل حول:

- ✓ دعم اندماج تونس في الفضاء المغاربي عبر مواصلة إنجاز الطرقات السيارة المغربية وبناء خطوط للسكة الحديدية تصل تونس بالجزائر وليبيا.
- ✓ فتح الأجواء مع الإتحاد الأوروبي عبر الشروع في المفاوضات لإبرام اتفاق يرمي إلى خلق فضاء جوي مشترك.
- ✓ تدعيم البحث العلمي لتطوير قطاع النقل في إطار التعاون مع البلدان الأوروبية والمغربية.
- ✓ دعم الشبكة الأساسية للطرقات السيارة وربطها بأهم المناطق الاقتصادية والعمرانية عبر وصلات ربط تسمح بتوزيع حركة المرور بين مختلف الجهات.
- ✓ دعم الشبكة المرقمة للطرقات الوطنية والجهوية والمحلية بتهديب وتدعيم أجزاء منها قصد إحكام توزيع حركة المرور وتقريب المسافة بين مراكز الإنتاج ومراكز الاستهلاك.
- ✓ تدعيم البنية الأساسية في ميدان النقل الحديدي قصد دعم النقل الجماعي واعتماد النقل الحديدي كخيار استراتيجي لمعالجة سيولة الحركة والاكتظاظ.
- ✓ إرساء بنية أساسية عصرية تعتمد على إيصال المناطق اللوجستية بمراكز الإنتاج والتوزيع مع إنجاز موانئ من الجيل الجديد (ميناء المياه العميقة بالنفيضة) وتنفيذ خطة تعصير الموانئ البحرية حسب خاصياتها الفنية وحاجيات الجهات.
- ✓ تدعيم آليات النقل الذكي.
- ✓ تطوير الإطار المؤسسي والقانوني للشراكة بين القطاع العام والخاص وتوفير الآليات التمويلية الضرورية لحفز القطاع الخاص على تمويل مشاريع البنية الأساسية (إحداث صندوق إيداع وتسجيل).
- ✓ العمل على إرساء مقومات النقل المستديم والنقل الصديق للبيئة.

وبخصوص تهيئة المناطق الصناعية سيتم العمل على بعث جيل جديد من المناطق الصناعية يأخذ بعين الاعتبار الميزات الجهوية وذلك في إطار نظرة شاملة تهدف إلى خلق

سلسلة قيم « chaine de valeur » لتثمين المنتج المحلي. وفي هذا الإطار ستركز الجهود على:

✓ مزيد حفز القطاع الخاص على المساهمة في تهيئة مدن صناعية تحتوي بالإضافة إلى فضاءات الإنتاج على فضاءات مخصصة للسكن والترفيه والخدمات اللوجيستية.

✓ تعميم استعمال الغاز الطبيعي لمختلف المناطق الصناعية وتوفير الطاقة الكهربائية الكافية وتدعيم شبكة الطرقات المؤدية لهذه المناطق.

✓ توفير منطقة صناعية على الأقل بكل معتمدية والتركيز على الشريط الحدودي.

✓ مواصلة تشخيص وتحديد مواقع المدّخرات العقارية الصناعية.

أما على مستوى البنية السياحية تتمحور الخطة المستقبلية حول تهيئة المسالك السياحية لربط مختلف المواقع الأثرية والمشاهد الطبيعية وتهيئة فضاءات للمخيمات خاصة بالجهات الصحراوية وذلك في إطار تنويع المنتج السياحي بالإضافة إلى تهيئة مناطق سياحية خصوصية لدعم السياحة البيئية والسياحة الصحراوية.

### 3. تحقيق التنمية الكاملة والتوازن بين الجهات

تعتمد توجهات التنمية الجهوية خلال الفترة القادمة على تحقيق تنمية عادلة بمختلف الجهات وتطوير قدراتها التنافسية والحد من الفقر ودعم التشغيل.

وتهدف استراتيجية التنمية الجهوية إلى إرساء تنمية متوازنة عبر الحد من التفاوت بين الجهات من خلال توزيع الاستثمارات العمومية بالاعتماد على مقاييس موضوعية وعلمية تأخذ بعين الاعتبار مستويات الفقر والبطالة والمرافق العمومية المتوفرة والبنية الأساسية للولايات.

كما ستعتمد الإستراتيجية في هذا المجال على بلورة مخططات تنمية جهوية ملائمة لخصوصيات كل جهة بهدف تدعيم وتطوير الاقتصاد الجهوي من خلال تثمين الموارد الطبيعية وتطوير وحدات إنتاجية محلية مما يساهم في خلق ديناميكية اقتصادية محلية.

كما سيتم العمل خلال الفترة القادمة على تحسين ظروف عيش المتساكنين خاصة بالمناطق المحرومة عبر تعميم شبكات التوزيع والماء الصالح للشرب والتطهير وفك عزلتها قصد تأهيلها لاستقطاب السكان وبعث نواتات تنموية. بالتوازي مع ذلك سيرتكز المجهود على توفير الخدمات الضرورية والمرافق الأساسية بهدف إيجاد مقومات الحياة الكريمة لكل المواطنين.

وبخصوص التهيئة الترابية وبالنظر إلى طابعها الأفقي ومساهمتها الفعالة في التصرف في الفضاء وتوزيع الأنشطة الاقتصادية والبشرية فانها تمثل أداة هامة وناجعة للحد من التفاوت الترابي ودعم أسس التنمية المستدامة والعادلة. وفي هذا الإطار ستلعب التهيئة الترابية دورا هاما في إرساء توزيع متناسق للأنشطة وللشبان.

وسيتم التأكيد في هذا المجال على مقاومة التوسع العمراني العشوائي للمدن والتجمعات السكنية على حساب الأراضي الفلاحية وذلك بهدف ضمان توازن بين المناطق الحضرية والريفية من جهة وبين المناطق الداخلية والمناطق الساحلية من جهة أخرى مع الملاءمة بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحاجيات في مجال البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية.

كما يمثل الرفع من القدرة التنافسية ودعم الاستثمار بالجهات أحد أهم توجهات إستراتيجية التنمية الجهوية ولتجسيم هذا التوجه سيتم إقرار برنامج استثمار هام لدعم البنية الأساسية وذلك من خلال تطوير شبكة الطرقات والطرق السيارية وتطوير شبكة الاتصالات ذات التدفق العالي موجهة لقطاع الخدمات والمناطق الصناعية والمركبات الجامعية والمستشفيات في إطار خارطة أولويات جهوية وربط كل الجهات الداخلية مع الجهات الأخرى بشبكة الغاز وإحداث قاعدة صناعية وتكنولوجية خاصة بكل جهة وأقطاب تنافسية بكامل المناطق.

وفي إطار التشجيع على استقطاب الاستثمارات الداخلية والخارجية سيتم مراجعة مجلة التشجيع على الاستثمار بإقرار جملة من الحوافز والتشجيعات لفائدة مناطق التنمية الجهوية والقطاعات ذات القيمة المضافة العالية بالاعتماد على مؤشرات التنمية البشرية ومقومات التنمية الاقتصادية وخصوصيات كل جهة.

ولضمان نجاح التوجهات المرسومة سيتم العمل على مزيد دعم صلاحيات السلط الجهوية والمحلية من خلال دعم اللامركزية والحوكمة الرشيدة مما يستوجب تعزيز وتجذير مفهوم الديمقراطية المحلية وإعادة بناء شرعية المؤسسات العمومية انطلاقا من محيطها المحلي وتمكين المجالس الجهوية والمحلية من لعب دور الشريك الفاعل في مسيرة التنمية والمبادر في وضع الاقتراحات لبلورة مختلف السياسات الوطنية .

ومن هذا المنطلق سيتم العمل على وضع منظومة سياسية ومؤسسية تعتمد نظام حوكمة فاعلة بين الجماعات العمومية والمحلية والدولة وتفعيل لامركزية حقيقية بهدف إعادة توزيع الكفاءات والموارد بين الدولة والجهات والتي ستمكنها في إطار لامركزية مؤسسية من الارتقاء إلى جماعة عمومية ترابية فاعلة في مجال التنمية الجهوية. كما سيتم مراجعة منظومة ميزانية المجالس الجهوية والمحلية في اتجاه دعم صلاحيات التنفيذ للجهات وتحسين التصرف المالي في الشؤون الجهوية.

#### **4. الرقي بالتنمية البشرية والاجتماعية**

في إطار الجهود الرامية إلى الرقي بمؤشرات التنمية البشرية تركز الإصلاحات في الفترة القادمة على تقليص الفجوات المسجلة في مجالات دخل الأفراد والأسر ومقاومة الفقر ودفع التشغيل ومؤشرات التعليم والصحة وذلك من خلال تحسين مؤشر التنمية البشرية و التقليل في نسبة الفقر المدقع إلى جانب الحظ من نسبة الفقر الذي يتم قياسه على أساس الحرمان في مجالات الصحة والتعليم والدخل إضافة الى تحسين القدرة الشرائية للأفراد والأسر مما يساهم في رفع متوسط دخل الفرد.

#### **5. التنمية المستدامة والتصرف المحكم في الموارد الطبيعية**

في إطار التوجّه نحو إرساء مقاربة حديثة للسياسة البيئية وحماية الثروات الطبيعية ستركز الجهود بهدف التوظيف الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على التوازن البيئي وذلك من خلال:

✓ تعميم خدمات التطهير لتشمل سائر المناطق البلدية وتأهيل منظومة التطهير بمنطقة تونس الكبرى.

✓ مزيد العناية بالبيئة الصناعية بتدعيم المراقبة البيئية للحدّ من التلوّث واستحثاث انخراط المؤسسات في منظومات التأهيل البيئي بما في ذلك الحثّ على استعمال التقنيات النظيفة وتفعيل مجامع الصيانة وتحسين الأوضاع البيئية بالأقطاب والمناطق الصناعية الكبرى إلى جانب تدعيم المنظومة التشريعية البيئية وتفعيل تطبيقها.

✓ تأهيل منظومة الاستغلال والتصرّف في المصبات المراقبة والعلق التدريجي واستصلاح المصبات العشوائية ودعم التعاون بين البلديات في هذا المجال.

✓ تجسيم برنامج حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري ومعالجة بعض المناطق الساحلية الحساسة.

✓ تشجيع الخواص على الإقبال على الاستثمار في المجال البيئي باعتماد صبغة اللزّمة لا سيما في مجال التصرّف في النفايات عبر استغلال وتوسعة المصبات المراقبة.

✓ التأكيد على اعتماد خيارات الاقتصاد الأخضر كتوجّه أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال وضع استراتيجيات على المستوى الوطني والمحلي وتوضيح علاقتها باستراتيجيات التنمية التقليدية.

وفي إطار المحافظة على الموارد الطبيعية ومقاومة التصخّر ستتركز الجهود خلال المرحلة القادمة على دعم الجهود لمزيد تعبئة الموارد الطبيعية من خلال :

✓ مواصلة مجهود تعبئة الموارد المائية المتاحة وإحكام استغلالها والتركيز على دفع عملية استغلال الموارد غير التقليدية كتحلية مياه البحر والمياه المعالجة إلى جانب مواصلة تعهّد المنشآت المائية الكبرى وصيانتها فضلا عن ترشيد استعمال المياه خاصة في القطاع الفلاحي.

✓ العمل على تحقيق نجاعة أكبر في مقاومة التصخّر من خلال استغلال المياه الجوفية المتاحة بإحداث مناطق سقوية وواحات جديدة إلى جانب العناية بالمنظومات الطبيعية والتنوع البيولوجي.

أما في مجال التحكّم في الطاقة والطاقات المتجدّدة تعتمد الإستراتيجية المرسومة على:



✓ تحسين الأمن الطاقى وتنويع مصادره من خلال الضغط على الطلب قصد تحسين مؤشر الكثافة الطاقية وتعميم الاستبدال الطاقى في مختلف القطاعات.

✓ استغلال الآليات الجديدة المتوفرة على غرار صندوق التكنولوجيا النظيفة وآلية التنمية النظيفة إلى جانب إنجاز مشاريع نموذجية تتعلق بالتقنيات الجديدة كالتدفئة والتكيف بالطاقة الشمسية وتطوير استعمال الطاقة الفولطوضوئية في الوسط الحضري والتوليد المؤتلف للطاقة فضلا عن تدعيم استهلاك الغاز الطبيعى وتدعيم النجاعة الطاقية في البناءات الجديدة.

✓ مضاعفة نسبة استغلال الطاقات المتجددة في الاستهلاك الجملى للطاقة وتعزيز استعمال طاقة الرياح لتوليد الكهرباء والطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء وتسخين المياه في قطاعات السكن والخدمات الصناعية فضلا عن الغاز العضوى.

منوال النمو لسنة 2012

تتمثل أهم أهداف منوال النمو للفترة القادمة في تحقيق مستوى أرفع من النمو يضمن تنمية شاملة ومستدامة ومتوازنة وعادلة بين كافة الفئات والجهات تتسم بملائمة الأولويات الاقتصادية والتطلعات الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق، يعتمد منوال النمو على مضاعفة أهم المؤشرات الاقتصادية والتقليص من البطالة خاصة بالنسبة لحاملي الشهادات العليا والتخفيض من التفاوت وعدم المساواة.

وستتحقق هذه الأهداف على مرحلتين تتمثل الأولى في تعافي الاقتصاد الوطني خلال سنتي 2012 و 2013 فيما تتسم المرحلة الثانية بتسريع نسق النمو ليتجاوز عتبة الـ7% سنة 2016.

وفي هذا الإطار يندرج منوال التنمية لسنة 2012 الذي يهدف بالأساس إلى استعادة النسق الإيجابي للنمو. وتتمحور الأهداف الكبرى لمنوال النمو لسنة 2012 في:

✓ تحقيق نسبة نمو بـ3.5% بالأسعار الفارة سنة 2012 مقابل نمو سلبي بنسبة 1.8% سنة 2011. ويستند هذا المستوى من النمو على تعافي القطاعات التي شهدت تقلصا في نشاطها خلال السنة الماضية خاصة الصناعات الكيماوية والقطاع السياحي من جهة، وتواصل النمو المعترف لعدد من القطاعات الموجهة للتصدير وبخاصة الصناعات الميكانيكية والكهربائية من جهة أخرى. وسيمكّن هذا المستوى من النمو من الارتقاء بالدخل إلى حوالي 6520 دينار سنة 2012؛

✓ استحداث نسق الاستثمار حيث سيتطور حجم الاستثمار بنسبة 10.6% بالأسعار الجارية لترتفع نسبة الاستثمار إلى 22.3% من الناتج سنة 2012. وترتكز هذه الزيادة على تدارك النقص المسجل سنة 2011 على مستوى إنجاز المشاريع العمومية المبرمجة وإدراج استثمارات جديدة في البنية الأساسية والمناطق الصناعية والاتصالات وتطوير التجهيزات الجماعية المناطق الداخلية؛

✓ مضاعفة الجهود التصديري حيث ستتطور صادرات السلع والخدمات بنسبة 5.8% سنة 2012 مقابل شبه استقرار سنة 2011 وذلك نتيجة الاستراتيجية التدريجية لطاقة الإنتاج في القطاعات المتضررة سنة 2011 لا سيما قطاع الفسفاط مقابل تأثر الصادرات في القطاعات الأخرى بالركود الاقتصادي المحتمل في منطقة

الأورو إضافة إلى ضبابية الأوضاع في ليبيا. وتتضمن هذه النسبة تطورا هاما لصادرات الخدمات بالعلاقة مع ارتفاع العائدات السياحية بنسبة 10% مقابل انخفاض بحوالي 33% سنة 2011؛

التحكّم في التوازنات المالية حيث ينتظر أن تبلغ نسبة العجز الجاري 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012 مقابل 7.4% سنة 2011 وأن يرتفع عجز ميزانية الدولة إلى 6.6% سنة 2012. هذا وينتظر أن تبلغ الزيادة في الأسعار عند الاستهلاك نسبة 4.8%.

حاجيات التمويل الخارجي لسنة 2012

يستند منوال التنمية لسنة 2012 إلى بذل أقصى الجهود من أجل توفير الموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية إلى جانب تنويع مصادر التمويل وتحسين شروطه، وذلك على أساس توسّع حاجيات تمويل الاقتصاد الوطني.

وقدرت الحاجيات الجمالية للتمويل لسنة 2012 بنحو 19483.6 م د مقابل 15965.3 م د سنة 2011 وذلك بالعلاقة مع ارتفاع حجم الاستثمار الوطني والمستوى المتوقع للعجز الجاري إضافة إلى متطلبات تسديد أصل الدين وضرورة الترفيع في الاحتياطي من العملة.

#### حاجيات التمويل الجمالية

الحصة	2012	الحصة	2011	(م د)
<b>100</b>	<b>19483.6</b>	<b>100</b>	<b>15965.3</b>	حاجيات التمويل
80.0	15590.3	88.3	14092.3	الاستثمار الجملي
0.3	56.1	5.7	906.7	تغيير المخزون
15.4	2997.2	22.3	3566.6	تسديد أصل الدين ونفقات أخرى
4.3	840	-16.3	-2600.3	الترفيع في احتياطي العملة
<b>100</b>	<b>19483.6</b>	<b>100</b>	<b>15965.3</b>	موارد التمويل
57.2	11143.6	64.2	10252.5	الادخار الوطني
42.8	8340.0	35.8	5712.8	التمويل الخارجي

وقدرت حاجيات التمويل الخارجي لسنة 2012 بما يعادل 8340.0 م د لتمثل 42.8% من حاجيات التمويل الجمالية مقابل 5712.8 م د و35.8% سنة 2011. وستمكن هذه الموارد من دعم حركية النشاط التنموي ودفع الاستثمار بالجهات الداخلية خاصة باعتبار البرامج والمشاريع المزمع إنجازها في هذه الجهات إضافة إلى تجسيم الإصلاحات الهيكلية والقطاعية المطلوبة لتطوير الاقتصاد.

وفي هذا الإطار، تستند هيكلية التمويل الخارجي لسنة 2012 إلى تعبئة هبات خارجية بقيمة 600 م د مقابل 217.5 م د تم تعبئتها سنة 2011. وسيتمّ توظيف هذه الهبات في

إطار التعاون الدولي لاسيما الدعم الذي تقدمه المفوضية الأوروبية وبعض الدول الصديقة والشقيقة من أجل تجسيم جملة من البرامج الإصلاحية والمشاريع التنموية.

كما يتوقع تعبئة موارد هامة في شكل قروض عمومية بما يعادل 3290 م د، وهو ما يستوجب الإسراع في إعداد برنامج الإصلاحات الهيكلية في إطار التعاون مع كل من البنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية والاتحاد الأوروبي، واستكمال مراحل إعداد عدد من البرامج والمشاريع التنموية، والسعي الدؤوب لتدارك التأخير في انجاز عديد المشاريع التي كانت مبرمجة لسنة 2011. وسوف توجه هذه القروض أساسا إلى تمويل مشاريع البنية الأساسية، وخاصة الطرقات السيارة، وتمويل استثمارات بعض المؤسسات العمومية، مثل الشركة التونسية للكهرباء والغاز، وخطوط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة، وبرامج التنمية الفلاحية المندمجة، وتزويد الوسط الريفي بالماء الصالح للشرب وغيرها. وسيتم تغطية باقي الحاجيات من خلال تعبئة حوالي 2050 م د في شكل قروض تجارية ومالية مقابل 680 م د تمّ تعبئتها سنة 2011، منها قرض بقيمة 500 مليون دولار بعنوان سندات الدولة المزمع إنساده من دولة قطر.

كما سيتم العمل على استقطاب مزيد من الاستثمارات الخارجية لتبلغ 2400 م د مقابل 1711.3 م د تم تعبئتها سنة 2011، وذلك باعتبار المصادقية الجديدة التي اكتسبتها البلاد سواء على صعيد التوجه نحو تكريس مقومات الحوكمة والشفافية وجودة مناخ الأعمال أو على صعيد استمرارية نشاط أغلب المؤسسات الأجنبية العالمية وتشبثها بتونس كوجهة استثمار مميّزة.

واستنادا إلى هذه الهيكلية، يتوقع أن تنحصر نسبة التداين الخارجي سنة 2012 في حدود 39.7% من الدخل القومي المتاح مقابل 38.7% منتظرة سنة 2011، وتسنقر نسبة خدمة الدين في حدود 8.7% من المقايض الجارية سنة 2012، وهي تقريبا نفس النسبة المسجلة سنة 2011.

## التمويل الخارجي

2012	2011	(م د)
4502.8	4746.5	تمويل العجز
2997.2	3566.6	تسديد أصل الدين ونفقات أخرى
840.0	-2600.3	التغيير في احتياطي العملة
<b>8340.0</b>	<b>5712.8</b>	<b>مجموع الحاجيات</b>
600.0	217.5	الهبات
2400.0	1711.3	الاستثمار الخارجي والمساهمات
3290.0	3104.0	القروض العمومية
2050.0	680.0	القروض التجارية والمالية
<b>8340.0</b>	<b>5712.8</b>	<b>مجموع الموارد</b>